تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٢ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

الخطة الخمسية العاشرة في سورية: أداة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي

The Tenth Five Year Plan in Syria: A Tool for Transferring to the Social Market Economy

الاستاذ الدكتور أحمد الأشقر
أستاذ
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

منال فيصل ديّوب
باحثة

Ahmed Al_Ashqar (PhD)
Professor
Department of Economics
University of Aleppo

Manal F. Dayoub
Postgraduate Student
Department of Economics
University of Aleppo

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/١/٢٥ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٢/٢١

الخطة الخمسية العاشرة في سورية: أداة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي

إعداد: الاستاذ الدكتور أحمد الأشقر
منال فيصل ديّوب

The Tenth Five Year Plan in Syria: A Tool for Transferring to the Social Market Economy

Set by: Ahmed Al_Ashqar (PhD)
Manal F. Dayoub

Abstract

This paper discusses the possibility of the tenth Five-Year Development Plan, for the period 2006-2010, in providing the appropriate environment for the transition to Social Market Economy adopted by the Syrian government in the tenth national conference of the Al-Baath Party. The plan reflected the key trends of the state that enabling it to make the transition to social market economy, and charge the government with the instruction to complete the reforming project of the economic, social, and administrative aspects, and preparing the Syrian economy and the Syrian society to the requirements of the new economy that characterized by the transition to knowledge-based economy, and competitive edge and high productivity, as well as the ability to use technology and advanced communications, via the ability to access information and rely on highly skilled manpower able to achieve creativity and innovation. Regarding the economic aspect, the plan emphasize on the optimal employment of resources, through reformation and rehabilitation of the public sector, and via enabling the private investment to invest in the national sectors of the economy, and strengthen the partnership between the private sector and the public sector as fundamental sectors, and the need to open broadly. The plan was also confirmed on the social justice through achieving balanced regional development, and provide direct support to those who deserve attention as well as concerning the most vulnerable segments. The liaison and coordination between economic and social aspects should be considered as a corner stone of the social market economy. In order to achieve what have been mentioned above, this requires an integration between reforming the national economy and place it on solid foundations to ensure achieving high growth rates. At the end, the research has reached a conclusion, through reviewing the performance of the Tenth Five Year Plan, that the plan has failed in achieving its general objectives aimed to transit to a social market economy, because of the local and global circumstances that befell the Syrian society during the years of the plan. The paper at the end provides a number of useful recommendations.

Key word : sustainable growth, knowledge-based economy, competitiveness, investment in human capital, the Tenth Five-Year Plan, the social market economy.

الخطة الخمسية العاشرة في سورية: أداة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي

إعداد: الاستاذ الدكتور أحمد الأشقر

منال فيصل ديّوب

المستخلص

يناقش هذا البحث مدى إمكانية الخطة الخمسية الإنمائية العاشرة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) في توفير البيئة المناسبة للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمدته الحكومة السورية في المؤتمر القطري العاشر للحزب، وقدعكست تلك الخطة التوجهات الأساسية للدولة والتي تضمن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتكليف الحكومة باستكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتحضير الاقتصاد والمجتمع السوري لمتطلبات الاقتصاد الجديد الذي يحدد معاييره، التحول للاقتصاد المعرفي، والميزة التنافسية والإنتاجية العالية، والقدرة على استخدام التقنيات والاتصالات المتطورة، من خلال القدرة على الوصول إلى المعلومات والاعتماد على قوة بشرية عالية المهارات، ومتمكنة من الإبداع والابتكار.

ولقد أكدت الخطة في الجانب الاقتصادي على الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال إصلاح وإعادة تأهيل القطاع السنة، وفتح قطاعات الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الخاص، وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام، وضرورة الانفتاح على الخارج. كما أكدت على جانب العدل الاجتماعي من خلال تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتوجيه الدعم لمستحقيه والاهتمام بالشرائح الاجتماعية الأضعف، وإن الربط والتنسيق بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي يشكل أحد أعمدة اقتصاد السوق الاجتماعي.

وقد توصل البحث ومن خلال مراجعة أداء الخطة الخمسية العاشرة ، من الحكم على فشل الخطة في تحقيق أهدافها السنة والمحددة في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ضمن الظروف المحلية والعالمية، التي ألمت بالمجتمع السوري خلال سنوات الخطة. وفي نهاية البحث يقدم عدد من الاستنتاجات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: النمو المستدام، الاقتصاد المعرفي، التنافسية، الاستثمار في رأس المال البشري، الخطة الخمسية العاشرة، اقتصاد السوق الاجتماعي.

المقدمة

الخطة الخمسية العاشرة هي برنامج للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق معدلات النمو الاقتصادي الأعلى والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر، ولتحقيق ذلك يعتمد هذا البرنامج على السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي توازن ما بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع والاستدامة البيئية.

ولقد عكست تلك الخطة التوجهات الأساسية للدولة في إحداث بيئة تنموية شاملة تضمن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. وقد جاءت الخطة طموحة حيث وضعت توقعات مرتفعة لمعدلات النمو والإنتاجية بالاعتماد على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية على حساب القطاعات الريعية، ومن جهة أخرى لم تكن الخطة اقتصادية، بل ركزت على ضرورة محاباة الفقراء وتضمين سياسات عادلة لتوزيع الدخل ضمن إطار عملية الإصلاح، إذ عملت على تحسين مؤشرات التنمية البشرية بوضعها الاستثمار في البشر كأحد أهدافها، وذلك من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والبحث العلمي والبنية التحتية والبيئة في إطار الدور الجديد للدولة، ويبقى هدف رفع معدلات التشغيل دائما الرابط الأقوى بين الاقتصادي والاجتماعي، وقد افترضت الخطة توفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة.

وتعتبر الخطة الخمسية العاشرة استكمالاً لترسيخ مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الخطة التاسعة، وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، لكن الحكم على إنجازاتها لابد أن يأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف الدولية في السنوات الأخيرة ولاسيما ما أحدثته الأزمة المالية العالمية من ركود وانكماش في معظم دول العالم وفي مختلف جوانب الاقتصادات العالمية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال سعيه إلى تقييم أداء الخطة الخمسية العاشرة، وذلك بتتبع تنفيذ الأهداف المحددة للخطة الخمسية العاشرة، للحكم على مدى نجاح الخطة أو فشلها في تحقيق أهدافها العامة والمحددة في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ضمن الظروف المحلية والعالمية، التي ألمت بالمجتمع السوري خلال سنوات الخطة.

مشكلة البحث

يتمحور البحث حول التساؤلات التالية:

- ماهي الإنجازات التي حققتها الخطة الخمسية العاشرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟
- هل كانت إنجازات تلك الخطة متوافقة مع أهدافها وطموحاتها؟
- هل تمكنت تلك الخطة من تأمين البيئة المناسبة التي تضمن التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟
- ماهي أسباب فشل الخطة الخمسية العاشرة كأداة في تحقيق متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ماهية الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة.

٢. ما مدى قدرة الخطة الخمسية العاشرة على توفير البيئة المناسبة للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.

فرضيات البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: الاقتصاد السوري خلال السنوات الأربع الأولى من سنوات الخطة الخمسة العاشرة لم يكن بمستوى طموح أهدافها.

الفرضية الثانية: ماتم إنجازه في السنوات الأربع الأولى من سنوات الخطة الخمسة العاشرة كان مخيباً لآمال المواطن السوري في الجانب الاجتماعي.

الفرضية الثالثة: لم تتمكن الخطة الخمسية العاشرة من توفير البيئة المناسبة للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.

منهج البحث

للوصول إلى أهداف البحث واختبار فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير المحلية والعربية والدولية، والاستعانة بالمراجع العربية والانكليزية، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، فضلاً عن قياس واستقراء الوقائع كما هي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي والإحصائي، والذي لاغنى عنه في الأبحاث الاقتصادية من أجل تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أولاً- إنجازات الخطة الخمسية العاشرة على الصعيد الاقتصادي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

تبرز الحاجة إلى إحداث تغيرات هيكلية للاقتصاد السوري في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ولقد ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً مباشراً بإعادة تقويم إسهام القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ولكن السؤال الذي لابد من الإجابة عليه، ماذا حققت الخطة العاشرة في إطار متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي على الصعيد الاقتصادي؟ والتي يمكن إجمالها في المجالات التالية:

أ- معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي ٣.٥% كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهو أقل من التوقعات المتفائلة للخطة الخمسية العاشرة ٧%، وأقرب إلى توقعاتها الأقل تفاؤلاً ٥%، كما هو مبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول رقم (١): تطور معدلات النمو الاقتصادي حسب القطاعات للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) % بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة*

البيـــــان	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	متوسط معدل النمو الفعلي الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) %	متوسط معدل النمو خلال الخطة العاشرة المشهد المتفائل %**	متوسط معدل النمو خلال الخطة العاشرة المشهد الأقل تفاؤل%**
الزراعة	١٠.٢	-١٣.٥	-٧.١	١٢.٨	٠.٦	٤	٥
الصناعة التحويلية	-٢.٧	-١.٥	١٤.٨	١٦	٦.٧	١٥	١١
الصناعة الاستخراجية	١٧.٦	١٣.٥	٣٠.٩	-٢٥.٨	٩.١	-٤	-٤
مياه وكهرباء	١٦.٨	١٦.١	٤.٣	-٩.٧	٦.٩	١٣	١٢
البناء والتشييد	١٠.٩	٠.٧	-٨.١	٥.٣	٢.٢	١٢	٩
تجارة الجملة والمفرق	-٥	١٢.٤	١٦	١.٤	٦.٢	١٢	٨
النقل المواصلات والتخزين	٩.١	١١.٤	٩.٦	٢.٨	٨.٢	٧	٦
المال والتأمين والعقارات	١٣.٥	٢١.٥	٤.١	٥.١	١١.٠	١٥	٩
الخدمات	٨.١	٢٥	٥.٥	١١.٤	١٢.٥	٥	٤
معدل النمو الاقتصادي %	٥	٥.٧	٤.٥	٦	٥.٣	٧	٥

*المجموعة الإحصائية (٢٠١٠): الجدول ١٥/٩، الجدول ٥/١٣، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٩): الجدول ٥/١٣

** الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠): ص٥٣- ٥٥.

كما يلاحظ من اتجاهات النمو الاقتصادي السوري للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) عدم انتظامها وتقلبها بين معدلات عالية ومعدلات منخفضة، وهذا مؤشر على ضعف أداء الاقتصاد السوري، إضافة لذلك يلاحظ أن عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) على المستوى الاقتصادي الكلي، هو انعكاس لتذبذب نمو القطاعات وانخفاضه العام.

ويمكن أن يظهر الضعف في أداء الاقتصاد السوري عندما يُقارن بالعديد من الاقتصادات الأخرى ذات الأداء الاقتصادي المتشابه للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية بالأسعار الثابتة ٥.٦% في الأردن، و٥.١% في تونس، و٩.٥% في العراق، ولبنان ٨%، و٧.٢% في مصر، في حين لم يتجاوز ٤.٥% في سورية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠، ٢٠).

ب- قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

يعد تطوير قطاع الصناعة التحويلية من المتطلبات الأساسية للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، وقدرة على خلق التشابك الإنتاجي الذي يؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، (Meier and Stiglitz, 2001, 25) . وقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة قطاع الصناعة التحويلية في مقدمة أولوياتها، إلا أن النتائج التي حققتها تلك الخطة في قطاع الصناعات التحويلية هي نتائج متواضعة جداً، كما يبين الجدول ٢ أدناه:

الجدول رقم (٢): مؤشرات تطور الصناعة التحويلية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)*

المؤشرات / السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	متوسط الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)	أهداف الخطة العاشرة**
معدل النمو السنوي لناتج الصناعة التحويلية %	٢.٧-	١.٥ -	١٤.٨	١٦	٦.٧	١٥
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الثابتة %	٩.٨	٩.١	١٠	١٠.٩	١٠.١	%١٥
الناتج المحلي للقطاع العام الصناعي بكلفة عوامل الإنتاج مليون ل.س	٤٥٦١٤٥	٥١٨١٨١	٦٥٧٣٠٠	٥١١٦٦٩	٥٣٥٨٢٤	
حجم الاستثمار في القطاع العام الصناعي (مليار ل.س)	٧.٧	٦.٤	٤.٧	٦.١	٢٤.٨	١٠٥
المعدل السنوي لنمو االعاملين في الصناعة التحويلية %	٠.٥-	٠.٢-	١.٥ -	٥.٥-	٢-	١٠
نسبة عاملي الصناعة الحاصلين على ثانوية وأكثر%	٢٣.٨	٢٣.٩	٢٧.١	٢٥.٩	٣٢	٦٠
حجم صادرات الصناعة التحويلية (مليار ل.س)	٢٣٥	٢٨١	٣٨٥	٢٣٦	٢٣١.٥	١١١
معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية %	١٨١.٧	١٩.٦	٣٧	٣٨-	٥٠	١٠
نسبة صادرات الصناعة التحويلية من مجموع الصادرات%	٤٦.٦	٤٨.٦	٥٤.٤	٤٨.٣	٤٩.٥	
نسبة المواد الأولية والنصف المصنعة من الصادرات %	٦١.١	٥٩.٤	٦٠.٦	٦٠	٦٠.٣	

* المجموعات الإحصائية للسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، الجداول ٣/١٤، ٥/١٠، ٥/١٤، ٥/١٦، ٤/٣٤، ٩/٥، ٩/٦-

** الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ص٣٩٩.

- بلغ متوسط معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية ٦.٧% للفترة (٢٠٠٦- ٢٠٠٩) وهو معدل أقل من المعدل الذي استهدفته الخطة الخمسية العاشرة والذي قدر بـ ١٥% وفق المشهد المتفائل، و بـ١١% وفق المشهد الأقل تفاؤلاً .
- كما بلغ متوسط مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي١٠.١% للفترة السابقة نفسها وبالتالي لم يصل إلى المعدل المستهدف في نهاية الخطة والمقدر بـ١٥%.
- بلغ متوسط حجم صادرات الصناعة التحويلية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) ما يعادل ٤٩.٥% من إجمالي الصادرات للفترة نفسها، ليصل متوسط حجم الصادرات الصناعية في نهاية ٢٠٠٩ إلى ٥ مليار دولار* وهذا يفوق المخطط والمقدر بنحو ٢.٣٨ مليار دولار، ولقد حققت تلك الصادرات متوسط معدل نمو بلغ ٥٠% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهو يفوق المعدل المستهدف في الخطة والبالغ ١٠% خلال سنوات الخطة.
- لم يتم تنفيذ حجم الاستثمارات المخططة خلال الخطة الخمسية العاشرة للقطاع العام الصناعي والمقدرة بـ ١٠٥ مليار ليرة سورية في حال متوسط نمو ٧%، و١٠٢ مليار ليرة سورية في حال متوسط معدل نمو ٥%، إذ لم ينفذ منها سوى ٧.٧ مليار في سنة ٢٠٠٦، و٦.٤ مليار في سنة ٢٠٠٧، و٤.٧ مليار في سنة ٢٠٠٨ و٦.١ مليار في سنة ٢٠٠٩، أي حوالي ٢٤.٨ مليار ليرة سورية يضاف إليها اعتماد مخطط في سنة ٢٠١٠ حوالي ٥.٣ مليار سورية ليصبح المجموع في أحسن الأحوال ٣٠ مليار ليرة سورية خلال سنوات الخطة أي بحدود ٢٨% فقط.
- تقتصر مانسبته ٦١.٣ % من متوسط الصادرات السورية على المواد الأولية ونصف المصنعة للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، بينما تمثل باقي الصادرات المصنعة النسبة المتبقية، ومعظمها من الصناعات النسيجية والغذائية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهذا يعني أن الخطة فشلت في تحقيق أن تكون النسبة الأكبر من الصادرات ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية.
- كما انخفض متوسط معدل نمو المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغ -٢% سنوياً للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، بينما كان المخطط له توسيع نمو العاملين بمعدل ١٠% في نهاية الخطة، وهذا يشكل فشلاً واضحاً في تأمين فرص العمل للباحثين عنه، كما بلغ متوسط نسبة حملة الشهادات الثانوية والمعاهد المتوسط والجامعات للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) نحو٣٢% من مجموع المشتغلين في الصناعة وهذا أقل من المستهدف البالغ ٦٠% في نهاية الخطة العاشرة.

إن ماسبق عرضه قد أدى ويؤدي إلى تدني نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بعض الدول العربية لسنة ٢٠٠٩ حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن سنة ٢٠١٠ حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٩ حوالي ١٧.٣% في الأردن، و١٥.٨% في مصر، و١٥.٦% في تونس و١٠.٦% في السعودية، و٩.٢% في لبنان، و٨.١% في اليمن، في حين لم تتجاوز في سورية ٤.٨% فقط (التقرير

* في سنة ٢٠٠٩ كان سعر صرف الدولار الأمريكي ٤٦.٨١ ل.س للمستوردات و ٤٦.٦١ ل.س للصادرات حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.

الموحد، ٢٠١٠، ٣٤٣).

الجدول رقم (٣): تطور المؤشرات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)*

المؤشرات / السنوات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	متوسط الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)	قطاع عام	٤٢١٠٤٥	٤٥٥٠٦٣	٤٧٠٢١٠	٤٨٩١٥١	٤٥٨٨٦٧
	قطاع خاص	٧٩٤٠٣٧	٨٢٨٩٧٢	٨٦٩٠٧٥	٩٢٩٦٧١	٨٥٣١٨٩
	المجموع	١٢١٠٠٨٢	١٢٨٤٠٣٥	١٣٣٩٢٨٤	١٤١٨٨٢٢	١٣١٣٠٥٦
معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة %	قطاع عام	٢	٨	٣.٣	٤	٤.٣
	قطاع خاص	٨	٤.٣	٤.٨	٧	٦
	المجموع	٤.٦	٦.١	٤.٣	٥.٩	٥.٢
مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	قطاع عام	٣٤.٧	٣٥.٤	٣٥.١	٣٤.١	٣٤.٨
	قطاع خاص	٦٥.٦	٦٤.٦	٦٤.٩	٦٥.٥	٦٥.٢
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الصناعة التحويلية %		٤٣.١	٤٣.٣	٤٠.٧	٤٩.٣	٤٤.١
عدد العمال في القطاعين العام والخاص (ألف عامل)	قطاع عام	١٣٥٦	١٣٨٠	١٣٨٥	١٤٤٣	١٣٩١
	قطاع خاص	٢٩٨٠	٣٢٠٨	٣٤٣٣	٣٥٤٦	٣٢٩٢
	منه خاص منظم	١٤٥٣	١٥٤٣	١٨٩٤	١٩١٨	١٧٠٢
	المجموع	٤٣٣٦	٤٥٨٨	٤٨١٨	٤٩٨٩	٤٦٨٣
تكوين رأسمال الثابت بالأسعار الثابتة في القطاعين العام والخاص %	قطاع عام %	٤٧	٤٨	٤٢	٤٨	٤٦
	قطاع خاص%	٥٣	٥٢	٥٨	٥٢	٥٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مساهمة الاستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي %		١١.٩	١٠.٦	٨.٤	١٠.١	١٠.٣
مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي %		١٣.٦	١١.٤	١١.٥	١٠.٨	١١.٨
نسبة الصادرات في القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الصادرات %	قطاع عام %	٤٥.٣	٤٣	٤٠٤	٣٥.٦	٤١.٢
	قطاع خاص%	٥٤.٧	٥٧	٥٩.٦	٦٤.٤	٥٨.٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة المستوردات في القطاعين العام والخاص إلى إجمالي المستوردات %	قطاع عام %	٤١.٢	٤٥.٥	٣٥.١	١٥.٣	٣٣.٦
	قطاع خاص%	٥٨.٨	٥٤.٥	٦٤.٩	٨٤.٧	٦٦.٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)		٦٥٩	١٢٤١	١٤٦٧	-	١١٢٢.٣

* المجموعة الإحصائية ٢٠١٠، الجدول ٥/١٥، الجدول ٥/١٣- هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار الرابع في سورية ٢٠٠٩، ص١٤، ص١٥، ص١٨، ص٨٥- النشرة الإحصائية (٢٠١١)، الجدول ١٦.

ت- القطاع الخاص خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

حددت الخطة الخمسية العاشرة في إطار التوجه الجديد للحكومة في التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، الدور الجديد للقطاع الخاص السوري بأن يكون قطاعاً مؤسساتياً يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ماتحقق في تطوير القطاع الخاص لم يكن بمستوى طموح الخطة العاشرة كما يبين الجدول ٣ :

- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ في القطاع الخاص معدل نمو متوسط بحوالي ٦% سنوياً للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وكان أقل من معدل النمو المستهدف والبالغ ٧% سنوياً في نهاية الخطة، بينما بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) حوالي ٦٥.٢% سنوياً، وهو مايتوافق مع المخطط ضمن المدى البعيد، وقد استطاع القطاع الخاص توليد ٨٧% من فرص العمل الجديدة، وكانت متوسط زيادة حجم عمالته بمعدل نمو سنوي قدره ٨% في القطاع الخاص المنظم للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهي بذلك أعلى من الزيادة المخطط لها والبالغة ٦% في نهاية تلك الخطة.
- بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص للصناعة التحويلية في إنتاج الصناعة التحويلية٤٤.١% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهذه النسبة أقل من النسبة المستهدف والبالغة ٥٠% في نهاية الخطة.
- بلغ متوسط نسبة استثمارات القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الاستثمارات ٥٤% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهي بذلك أقل من المستهدف البالغ ٧٢%. في حين بلغ متوسط مساهمة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي ١١.٨% سنوياً، مما يعني أنها أقل من النسبة المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة والمقدرة بـ١٥%.
- كما بلغ متوسط حصة صادرات القطاع الخاص ٥٨.٨% من إجمالي الصادرات خلال (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، بينما كان متوسط حصة صادرات القطاع العام لنفس الفترة ٤١.٢%، كذلك بلغ متوسط حصة القطاع الخاص من المستوردات ٦٦.٤% من إجمالي المستوردات خلال (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، في حين كان متوسط حصة القطاع العام من المستوردات وضمن الفترة السابقة نفسها ٣٣.٦%، هذا وقد بلغ متوسط معدل نمو مساهمة القطاع الخاص في الصادرات ٩.٢% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهي أقل من المستهدف في الخطة البالغ ١٠% في نهاية الخطة، وكل هذه المؤشرات تدل على ضعف تنامي إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد السوري.

ج- الانفتاح على الخارج خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

يقتضي الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق انفتاح سورية على الخارج، وذلك بتحرير تجارتها واندماجها في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات والاستثمار الأجنبي. وتكشف التجارة نقاط قوة الاقتصاد وضعفه، وخاصة مستوى قدرته التنافسية، إلا أن تحرير التجارة قبل التمكين خطر جسيم، وبمعنى آخر ليس من المنطق تحرير التجارة بين سورية والدول المتقدمة صناعياً، قبل أن تتمكن من تطوير مؤسساتها وهياكلها الاقتصادية، مما يجعل لها قدرة تنافسية في عدد من الصناعات (العيسوي،٢٠٠٦،٤). ولقد أولت الخطة العاشرة اهتماماً ملحوظاً في تحرير التجارة، ولكن ماتظهره النتائج الفعلية لم تكن متوافقة مع أهداف تلك الخطة و كما يتبين من الجدول ٤ وكالآتي:

- بلغ متوسط عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية -١.٥% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وهذا أقل بكثير من الحد المسموح تجاوزه والبالغ في الخطة العاشرة ٦.٦%، كما تحقق للفترة السابقة نفسها فائض في الحساب الجاري وصل كمتوسط إلى ٠.٦% وهو أقل من الحد المسموح تجاوزه في نهاية الخطة والبالغ ٨.٢%، وقد تحقق هذا الفائض على الرغم من تراجع الصادرات النفطية وزيادة تكلفة استيراد المشتقات النفطية من جراء الارتفاع الكبير في سعر البرميل الواحد من النفط في السوق العالمية.

الجدول رقم (٤): اتجاهات تطور مؤشرات التجارة الخارجية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) مقارنة بالخطة الخمسية العاشرة*

المؤشرات / السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٩	متوسط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩	المستهدف خلال الخطة العاشرة
الناتج المحلي الإجمالي مليار ل.س	١٧٠٥	٢٠١٨	٢٤٤٥.١	٢٥١٩.٢	٢١٧١.٨	
الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي%	٢.٧	١.٣-	١.٥-	٥.٧-	١.٥-	٦.٦
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي%	٢.٨	١.١	٠.٨	٢.٢-	٠.٦	٨.٢
معدل النمو السنوي الصادرات غير النفطية%	٢٥.٦	١٦.٦	٢٣.٢	٢٤.٣-	١٠.٣	١٣.٤
الصادرات غير النفطية من الناتج %	١٨.٦	١٨.٢	١٨.٥	١٣.٦	١٧.٢	١٥.٩
الصادرات النفطية من الناتج %	١٢.٣	١١.١	١٠.٧	٦.٦	١٠.٢	٥
صادرات القطاع العام غير النفطي من الناتج%	١.٧	١.٦	١.١	٠.٦	١.٣	١٠
صادرات القطاع الخاص من الناتج%	١٦.٨	١٦.٦	١٧.٤	١٣	١٦	١٥
المستوردات للقطاع السنة من الناتج %	١١.٦	١٥.٥	١٠.٨	٤	١٠.٥	٨
المستوردات للقطاع الخاص من الناتج%	١٦.٥	١٧.٥	٢٠	٢٢	١٩	١٢
الصادرات الخدمية من الناتج%	٨.٧	٩.٦	٧.٧	٨.٩	٨.٧	١٥
المستوردات الخدمية من الناتج %	٧.٦	٧.٤	٦.١	٥.٣	٦.٦	٨
إجمالي الصادرات مليار ل.س	٥٠٥	٥٧٩	٧٠٧	٤٨٨	٥٧٠	
إجمالي المستوردات مليار ل.س	٥٣١	٦٨٥	٨٣٩	٧١٤	٦٩٢	
تغطية الصادرات للمستوردات%	٩٥.١	٨٤.٥	٨٤.٣	٦٨.٣	٨٢.٤	%٨٠

* المجموعة الإحصائية للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، الجدول٩/١، ٩/٢، ٩/٤، ٩/٥، ١٤/٢، ١٥/٢.
النشرة الربعية الاحصائية ،٢٠١٠، المجلد ٤٨، العدد(٣-٤)، الجدول٣٣، ص٥٣، الجدول٣٦، ص٦٠

- حدث تغير إيجابي في هيكلية الصادرات السورية، فلقد بلغ متوسط حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٧.٢% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وبذلك تجاوزت المستهدف البالغ في نهاية الخطة ١٥.٩%، كما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات غير النفطية ١٠.٣% سنوياً للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وهذا المعدل أقل من المعدل المستهدف في نهاية الخطة والمقدر بنحو ١٣.٤%. وبالمقابل بلغ متوسط حصة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة السابقة حوالي ١٠.٢% وهو بذلك أكبر من المعدل المستهدف في نهاية الخطة والبالغ ٥%.
- بلغ متوسط مساهمة صادرات القطاع السنة غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١.٣% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وهي أقل من النسبة المستهدفة في نهاية الخطة والبالغة ١٠%. وبالمقابل بلغ متوسط مساهمة صادرات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٦%، وهذه النسبة أكبر من النسبة المستهدفة البالغة ١٥% في نهاية الخطة.
- كان متوسط حجم الصادرات ٥٧٠ مليار ليرة سورية أقل من متوسط حجم مستوردات ٦٩٢ مليار ليرة سورية وذلك للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، ولقد بلغ متوسط مساهمة مستوردات القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٠.٥% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وبهذا تجاوز النسبة المستهدفة البالغة ٨%، بالمقابل كان متوسط مساهمة مستوردات القطاع الخاص ١٩% من الناتج للفترة السابقة نفسها، وهذا يعني أنها تجاوزت النسبة المستهدفة البالغة في نهاية الخطة ١٢%، وهذا مؤشر على زيادة مستوردات القطاع العام عن مستوردات القطاع الخاص، وما زالت المستوردات تتركز في المواد المصنعة ونصف المصنعة التي تشكل ٩١% من إجمالي المستوردات بينما تشكل مستوردات المواد الخام ٩%.
- بلغ متوسط نسبة تغطية الصادرات للمستوردات٩٤.٧% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وهذه النسبة أكبر من النسبة المستهدفة في نهاية الخطة والبالغة ٨٠% وذلك بسبب تزايد حجم المستوردات بمعدلات أعلى من تزايد حجم الصادرات.
- بلغ متوسط مساهمة الصادرات الخدمية السياحة والنقل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٨.٧% للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وهذه النسبة أقل من النسبة المستهدفة في نهاية الخطة والبالغة ١٥%. بالمقابل بلغ متوسط مساهمة المستوردات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة نفسها٦.٦% وهي أقل من النسبة المستهدفة والبالغة ٨% في نهاية الخطة.

يُلاحظ من التحليل السابق أن هناك تطوراً حدث في أداء التجارة الخارجية في سورية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، إلا أن هذا الأداء يعتبر ضعيفاً عند مقارنته مع أداء التجارة الخارجية للدول العربية في سنة ٢٠٠٩، فلقد تراجعت الصادرات السورية بنسبة ١٧.٢% فقط، بينما تراوحت نسب انخفاض صادرات الدول المصدرة للنفط بين ٣٩.٥% بالنسبة للصادرات السعودية و 13.5% بالنسبة لصادرات قطر، وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع١٥.٢%، وهذا مؤشر على ضعف أداء الصادرات السورية. إضافة إلى ذلك، تراجعت الواردات السورية بنسبة ٥.٤% خلال سنة ٢٠٠٩، بينما سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5 %، كذلك سجلت اثنتي عشرة دولة عربية تراجعاً

في وارداتها تراوحت نسبته بين ١١ % و ٢٨ %، مما يدل على ضعف أداء الواردات السورية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠١٠،١٦٧).

ح- بناء أسس الاقتصاد الجديد خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

سعت الخطة الخمسية العاشرة للوصول إلى الاقتصاد الجديد القائم على التقنية الحديثة والمعرفة، إلا أنه لم توجد استراتيجية واضحة لبناء هيكلية متطورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للانتقال إلى مجتمع مبني على المعرفة، ومن أجل تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن النتائج التي حققتها الخطة الخمسية العاشرة في بناء أسس الاقتصاد الجديد هي نتائج متواضعة جداً، وذلك من خلال مقارنة المرامي الكمية المخططة بما تم تنفيذه للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) على النحو التالي:

(١) أهداف الخطة الخمسية العاشرة في قطاع المعلومات والاتصالات

هدفت الخطة الخمسية العاشرة إلى تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية من خلال تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات وتوفير منظومات الحواسيب ومعالجة المعلومات وبناء قطاع اقتصادي وصناعي يتمحور حول تقانات الاتصالات والبرمجيات، إلا أن الأهداف التي وضعتها تلك الخطة في قطاع الاتصالات والمعلومات لم تتحقق كما كان مخططاً لها وذلك كما تظهر المؤشرات التالية (هيئة تخطيط الدولة،٢٠١٠،٢٥):

- في مجال قطاع الاتصالات و المعلومات: بلغ عدد مشتركي الهاتف الخلوي (الخطوط المفعلة) ٦٦٢٠ ألف مشترك وبلغ معدل النفاذ للهاتف الخلوي ٤٨% في نهاية سنة ٢٠٠٩، وكان من المستهدف الوصول إلى ٢٢%، كما بلغ عدد مشتركي الإنترنت ٨٥٠ ألف مشترك بما فيها البطاقات المفعلة، وبلغ معدل النفاذ لمشتركي الانترنت ٣.٩%في نهاية سنة ٢٠٠٩ بينما كان من المستهدف الوصول إلى معدل نفاذ للانترنت يساوي ١٢%، وبلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت إلى٤١٠٢ ألف مشترك سنة ٢٠٠٩، وبلغ معدل النفاذ لمشتركي الهاتف الثابت ١٩.٢% حتى نهاية سنة ٢٠٠٩، بينما كان من المستهدف الوصول إلى ٢٢%، حيث يعود الفارق بين المعدلين للتأخر في تنفيذ الشبكات.
- أما في مجال المعلوماتية: فقد وصلت نسبة المواطنين مستخدمي الحاسوب من إجمالي المواطنين إلى ٩.١% سنة ٢٠٠٩، بينما كانت النسبة المذكورة في سنة ٢٠٠٥ نحو٤.٢%. كما تم إنشاء ٤٠ مركزاً للنفاذ إلى الإنترنت حتى نهاية سنة ٢٠٠٩ من أصل ٥٠ مركزاً كان من المخطط الوصول لها سنة ٢٠١٠، وتم تنفيذ ١٠٠ بوابة لمناطق الريف السوري ضمن مشروع شبكة المعرفة الريفية، كما تم إطلاق ٣٧ بوابة تشاركية على الإنترنت.

وبناءً عليه، فإن ضعف المؤشرات السابقة، قد أدى إلى تأخر ترتيب سورية ضمن ١٣٣ دولة من دول العالم، في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال سنة ٢٠٠٩، وذلك بالنسبة لجميع الأدلة الجزئية المكونة لدليل مقياس تلك تكنولوجيا، حيث كان ترتيب سورية بالنسبة للدليل الجزئي الخاص بالبيئة (١٣٣/١١٣)، وبالنسبة للدليل الجزئي الخاص بالجاهزية (١٣٣/٨٨)، وبالنسبة للدليل الجزئي الخاص بالاستعمال (١٣٣/١١٩)، أما بالنسبة لدليل جاهزية شبكات المعلومات والاتصالات فقد كان ترتيب سورية (١٣٣/١٠٥) وهذا دليل على ضعف العوامل التي تمكن سورية من الاستفادة من إنجازات تلك التكنولوجيا من جهة، وعدم توفر القدرة الكافية عند الأفراد والمنشآت الإنتاجية والحكومة، في مجال تحسين واقع التكنولوجيا (World Economic Forum, 2010).

(٢) الاقتصاد المعرفي

سعت الخطة الخمسية العاشرة إلى خلق بيئة بحثية مناسبة ومتطورة وكوادر بشرية مدربة، وعلى تمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلا أن ماتحقق خلال فترة تلك الخطة في هذا المجال لم يكن مرضياً، والدليل على ذلك تدني أداء سورية بين الدول العربية ودول العالم في مجال اقتصاد المعرفة كما يظهر من الجدول ٥، وتبين منه المستوى المتواضع لسورية في مجال اقتصاد المعرفة، وحجم التحديات في ضرورة تحسين المؤشرات الجزئية لاقتصاد المعرفة حتى يتسنى لسورية الاندماج مع ما تفرزه الثورة المعرفية، بأطيافها التكنولوجية، في مواجهة تحديات العولمة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

الجدول رقم (٥): دليل اقتصاد المعرفة للدول العربية، والترتيب العالمي لكل دولة من مجموع ١٤٥ دولة سنة ٢٠٠٩ وتغير هذا الترتيب للفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٩)*

المؤشرات / الدول	تغير الترتيب للفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩)	الأدلة الفرعية				دليل اقتصاد المعرفة عام ٢٠٠٩	الترتيب عام ٢٠٠٩
		دليلICT	دليل التعليم والموارد البشرية	دليل الابتكار	دليل الحافز الاقتصادي		
قطر	+5	8.06	5.37	6.45	7.05	6.73	44
الإمارات	+5	8.59	4.90	6.69	6.75	6.73	45
البحرين	-6	7.30	5.82	4.29	6.75	6.04	49
الكويت	-6	6.96	4.93	4.98	6.50	5.85	52
الأردن	-6	4.95	5.62	5.59	5.99	5.54	62
عمان		4.90	4.47	4.94	7.15	5.36	66
السعودية	+13	6.43	4.89	3.97	5.94	5.31	68
لبنان	-2	5.35	4.92	4.53	4.42	4.81	76
تونس	+11	4.88	4.08	4.65	4.04	4.42	82
مصر	-1	3.92	4.35	4.44	3.59	4.08	90
المغرب	-3	4.37	1.95	3.72	4.12	3.54	99
الجزائر	+9	3.46	3.66	3.59	2.18	3.22	105
سورية	+3	4.43	3.10	3.17	1.65	3.09	108
اليمن	+8	1.67	1.79	2.67	2.66	2.20	121
السودان	+11	3.52	1.28	1.86	0.48	1.78	130

* Capacity –Building Workshop on Information Society Measurement: Core Indicators, Statistics, and Data Collection. 7-10 June, 2005, ESCWA, Beirut. P 20.

(٣) التنافسية في سورية

هدفت الخطة إلى تحسين بيئة الأعمال وذلك بالتحول بالاقتصاد الوطني نحو تنافسية عالية تسمح بالاندماج بالاقتصاد العالمي من خلال إنتاجية عالية وهيكل اقتصادي متوازن

بالإضافة إلى القدرة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية الخارجية (دعم الجاهزية التنافسية،٢٠٠٧،٩٦)، لكن لا تزال الإجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في سورية تشكل قيوداً على تحسين البيئة الاستثمارية، كما يتبين من الجدول ٦ أدناه كالآتي:

الجدول رقم (٦): تطور مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)*

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	ترتيب الاقتصاد ١٧٥/٢٠٠٥ دولة	ترتيب الاقتصاد ١٨١ /٢٠٠٨ دولة	ترتيب الاقتصاد ١٨٣/٢٠١٠ دولة	التغيير في الترتيب للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)
ممارسة أنشطة الأعمال	١٣٠	١٣٧	١٤٣	١٣-
بدء النشاط التجاري	١٤٢	١٢٤	١٣٣	٩+
سهولة استخراج التراخيص البناء	٨٧	١٣٢	١٣٢	٤٥-
توظيف العاملين	٨٩	١٢٢	٩١	٢-
تسجيل الملكية	٨٨	٧١	٨٢	٦+
الحصول على الائتمان	١١٧	١٧٨	١٨١	٦٤-
حماية المستثمرين	١١٨	١١٣	١١٩	١-
دفع الضرائب	٥٩	٩٩	١٠٥	٤٦-
التجارة عبر الحدود	١٤٧	١١١	١١٨	٢٩+
سهولة تنفيذ العقود	١٥٣	١٧٤	١٧٨	٢٥-
تصفية النشاط التجاري	٧٧	٨٤	٨٧	١٠-

* تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ،الجدول ٣/١، ص ٤. متاح على الموقع : http://www.doingbusiness.org/downloads

- تراجع ترتيب سورية بين الدول من حيث مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ١٧٥/١٣٠ في سنة ٢٠٠٥ إلى ١٨٣/١٤٣ سنة ٢٠١٠.
- يعود تراجع ترتيب سورية بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتراجع بعض الإجراءات التي تندرج ضمن هذه الأنشطة وذلك للفترة٢٠٠٥-٢٠١٠، بينما ارتفع كل من مؤشر بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية والتجارة عبر الحدود بمقدار (٩،٦، ٢٩) نقطة على التوالي للفترة السابقة نفسها.
- كذلك يلاحظ تدني مستوى أداء سورية في ممارسة الأعمال والمشاريع إذ ماقورن هذا الأداء بالعديد من الاقتصادات الأخرى العربية والدولية، وهذا ماأكده تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١٠ والذي وضع سورية في الترتيب ١٤٣ من أصل ١٨٣ دولة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، في حين كان ترتيب السعودية

١٨٣/١٣ وتونس ١/٦٩، واليمن ١٨٣/٩٩ والأردن ١٨٣/١٠٠ ومصر ١٨٣/١٠٦، ولبنان ١٨٣/١٠٨، ومن هنا نستنتج أن الخطة الخمسية العاشرة لم تتمكن من توفير المناخ التنافسي وبالتالي لم تستطع تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تنافسي، والدليل تراجع ترتيب سورية بين الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٠،٤).

ثانياً- إنجازات الخطة الخمسية العاشرة على الصعيد الاجتماعي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

جاء في مقدمة أولويات الخطة العاشرة تنمية الموارد البشرية، واعتبرت أن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها. ولقد أكدت أهداف الخطة على زيادة عرض الموارد البشرية المؤهلة، والقادرة على المشاركة في التنمية، والمنافسة، وتقليل معدلات البطالة، وتحسين الوضع الصحي، وتحقيق النمو الإقليمي المتوازن بين المناطق. وقد تم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، إلا أن النتائج المتحققة على أرض الواقع الحالي كانت بعيدة عن المستهدف في معظم المجالات على النحو التالي:

١- التنمية السكانية

أخذت الحكومة السورية في إيلاء المسألة السكانية اهتماماً متزايداً وذلك إيماناً منها بأن الأهداف والسياسات المتعلقة بالسكان هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف بصورة أساسية على تحسين نوعية الحياة للجميع (Goldschmidt N 2008,14), غير أنه وبالرغم من النتائج التي تم تحقيقها، فإن تعزيز القدرات البشرية يمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه سورية مستقبلاً وتتمثل بما يلي (مسح قوة العمل في سورية، عدة أعوام):

- بلغ معدل النمو السكاني ٢.٤٥% في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات على مستوى العالم.
- حدثت تغيرات في التركيبة العمرية على الشكل التالي:
- انخفضت نسبة الأطفال تحت سن١٥ سنة من ٣٩.٥% سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٧.١% في سنة ٢٠٠٩.
- ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) من ٥٧.٢% في سنة ٢٠٠٤ إلى ٥٨.٨% سنة ٢٠٠٩.
- كذلك ارتفعت نسبة كبار السن (٦٤ سنة وأكثر) من ٣.٣% في سنة ٢٠٠٤ إلى ٤.١% في سنة ٢٠٠٩، نتيجةً طبيعية لارتفاع توقع الحياة من ٧١.٥ سنة ٢٠٠٤ إلى ٧٢.٧ سنة ٢٠٠٩.
- ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية من ٣.٦ فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل سنة ٢٠٠٤ إلى ٣.٧ فرد من السكان لكل فرد في قوة العمل في سنة ٢٠٠٩.
- انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث من ٩.٢ % سنة ٢٠٠٤ إلى ٧.٢% سنة ٢٠٠٩.
- انخفض معدل النشاط الاقتصادي المنقح (نسبة مساهمة المرأة في إجمالي النشاط الاقتصادي للقوة البشرية)، من ١٥.٢% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٢.١% سنة ٢٠٠٩
- انخفضت نسبة مساهمة المرأة إلى إجمالي قوة العمل من ١٦.٣% في سنة ٢٠٠٤ إلى ١٤.٨% في سنة ٢٠٠٩.

- يلاحظ أن البطالة النساء أعلى منها عند الذكور، ولقد بلغت نسبة البطالة ٢٢.٣% بين النساء ، بينما وصلت عند الذكور٥.٧%، وذلك في سنة ٢٠٠٩.
- هناك خلل واضح في التوزع السكاني بين المحافظات السورية، يعكس التنمية غير المتوازنة جغرافياً، مما شجع على الهجرة الداخلية من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً، والتوسع العشوائي في محيط المدن والذي جذب الحجم الأكبر من السكان.

٢- تنمية القدرات البشرية

أكدت الخطة الخمسية العاشرة على أولوية تنمية الموارد البشرية كأساس لإحداث التحولات اللازمة في الاقتصاد السوري نحو السوق الاجتماعي، ولقد اقترن تطوير رأس المال البشري في الخطة الخمسية العاشرة بتوسيع الاستثمارات في قطاعات التنمية البشرية كالتعليم والصحة على النحو التالي:

أ- الاستثمار في الصحة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

أكدت الخطة الخمسية العاشرة على تحديث القطاع الصحي وتحويله من قطاع خدمي مستهلك للموارد، إلى قطاع تنموي يردف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويضمن الصحة العامة للسكان. والجدول ٧ يبين تطور المؤشرات الصحية خلال سنوات تلك الخطة وكالآتي:

الجدول رقم (٧): تطور مؤشرات الحالة الصحية مابين المستهدف والفعلي خلال الخطة العاشرة*

المستهدف والفعلي المؤشرات	الفعلي في الخطة التاسعة	الفعلي في ٢٠٠٨	المستهدف في الخطة العاشرة
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف)	١٩.٣	١٨.٩	١١.٥
معدل وفيات الأطفال الرضع(لكل ألف)	١٧.١	١٥.٥	١٤
معدل الخصوبة الكلي (%)	٣.٨	٣.٥٨	٣.٢
معدل وفيات الأمهات عند الولادة (لكل ١٠٠ ألف)	٥٨.٠	٥٦	٤٥
معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	٤٩.٥	٥٨.٣	٦٠
معدل توقع الحياة عند الولادة (بالسنوات)	٧١.٥	٧٢	٧٥
السكان الذين يتوفر لديهم مياه للشراب (%)	٨٨.٣	٩٢	%٩٢
السكان الذين يتوفر لديهم خدمات صرف صحي (%)		٩٧.٣	
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الصحي (دولار سنوياً)	٣٢.٥	٤٥.١	١٠٠
الإنفاق الشخصي الخاص للفرد (دولار سنوياً)	٣٢.٥	٤٤	٧٥

*وزارة الصحة في سورية، النشرة الإحصائية الصحية(٢٠٠٩)- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، الفصل العشرون، قطاع الصحة، مرجع سابق، ص٧٤٣ ومابعد.

- انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة على المستوى الوطني من ١٩.٣ لكل ألف ولادة حية سنة ٢٠٠٥ إلى ١٨.٩ لكل ألف ولادة حية سنة ٢٠٠٨، إلا أن هذا

المعدل المحقق لم يصل إلى المعدل المستهدف والبالغ ١١.٥ لكل ألف ولادة حية في نهاية الخطة وفق فرضيتي النمو المنخفض والمرتفع.

- انخفض معدل وفيات الرضع على المستوى الوطني من١٧.١ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية سنة ٢٠٠٥ إلى ١٥.٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية سنة ٢٠٠٨. مما يظهر أن اتجاه هذا المؤشر مازال بعيداً عن المستهدف والبالغ ١٤ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في نهاية الخطة.
- انخفض معدل وفيات الأمهات من ٥٨ حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في سنة ٢٠٠٥ إلى ٥٦ حالة وفاة في سنة ٢٠٠٨، وهذا يُظهر أن اتجاه هذا المؤشر مازال بعيداً عن المستهدف والبالغ ٤٥ لكل مائة ألف ولادة حية في نهاية الخطة.
- انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية للمرأة السورية من معدلاتها المقدرة بحوالي ٣.٨ مولود لكل سيدة سنة ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣.٥٨ لكل سيدة سنة ٢٠٠٨. إلا أن هذا المعدل المحقق لم يصل إلى المعدل المستهدف والبالغ ٣.٢ لكل سيدة سنة ٢٠١٠.
- ارتفع معدل توقع الحياة عند الولادة من ٧١.٥ سنة سنة ٢٠٠٥ إلى٧٢ سنة سنة ٢٠٠٩ إلا اتجاه هذا المؤشر مازال بعيداً عن المستهدف والبالغ ٧٥ سنة في نهاية الخطة.
- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة من ٣٢.٥ دولاراً في سنة ٢٠٠٥ إلى ٤٥.١ دولاراً في سنة ٢٠٠٩، وهذا يُظهر أن اتجاه هذا المؤشر مازال بعيداً عن المستهدف والبالغ ١٠٠ دولاراً في نهاية ٢٠١٠.

ومن هنا يظهر وعلى الرغم من تطور المؤشرات الصحية خلال فترة الخطة العاشرة، أن النتائج المرجوة في تحسين القطاع الصحي لم تصل إلى الأهداف الطموحة التي وضعتها الخطة.

ب- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة

حققت الخطة العاشرة نجاحات متعددة فيما يتعلق بالمؤشرات التعليمية الأساسية التي تتمثل في ارتفاع نسب الالتحاق وانخفاض في معدلات التسرب وانخفاض معدل الأمية وزيادة عدد المدارس والجامعات والكليات وانتشارها. ولكن من خلال دراسة تطور المؤشرات التعليمية خلال فترة الخطة العاشرة، يظهر تدني أداء الخطة في العملية التربوية والتعليمية كما هو مبين في الجدول٨ أدناه.

الجدول رقم (٨): اتجاهات تطور المؤشرات التعليمية مابين المستهدف والفعلي خلال الخطة العاشرة*

المستهدف والفعلي / المؤشرات	الفعلي ٢٠٠٥	الفعلي ٢٠٠٩	المستهدف ٢٠١٠
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي%	٨٢	٩٧	٩٨
معدل الوصول إلى الصف الخامس%	٩٣	٩٥	٠
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي%	٩٠.٣	٩٢.٤	٠
معدل التسرب من التعليم الأساسي%	٣.٨	٣	١
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي بشقيه السنة والمهني%	%٣٤	٧٧	٨٧
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي السنة%	٧٦	٩٨	٨٥

المؤشرات / المستهدف والفعلي	الفعلي ٢٠٠٥	الفعلي ٢٠٠٩	المستهدف ٢٠١٠
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي%	١٠٤	١١٢	١٠٠
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي المهني %	٨٥	٦٦	٩٤
معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٣) سنة	%١٧	٢٩	%٢٥
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي%	٨٨	٩٠	٩٢
عدد طلاب الجامعات	٢٣٣٧٥٣	٣١٨٥٨١	
نسبة عدد طلاب الدراسات العليا إلى طلاب الجامعات%	٥	٤.٥	١٠
عدد الكليات	٦٦	١٠٩	
عدد الجامعات الخاصة المفتتحة	٨	٩	
عدد الكليات الخاصة	١٤	٣٤	
نسبة الطلاب في التعليم الموازي والمفتوح من إجمالي عدد الطلاب في التعليم العالي %	٥٨	٣٤	
نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة%	١٦.١	١٨.٩	٢٧.٧
نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي%	٥.٨	٣.٢	

* المجموعة الاحصائية (٢٠١٠)، الجدول ١١/١، الجدول ١١/٢، الجدول١١/٩، الجدول ١١/١٠، الجدول ١١/١١، الجدول١١/١٦، الجدول١١/٢٠، الجدول١١/٢١- الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، مرجع سابق، ص٧٠٧، ص٧٠٨.

(١) تطور المؤشرات الكمية التعليمية

كانت اتجاهات تطور المؤشرات الكمية التعليمية كالآتي:

- ارتفع معدل الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من ٨٢% إلى ٩٧% بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، إلا أنه لم يصل إلى المعدل المستهدف والبالغ ٩٨% في نهاية الخطة، وهو يتوافق مع مسار التطور المستهدف للوصول إلى هدف الألفية البالغ ١٠٠%، في حين انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٣٤% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٢% سنة ٢٠٠٩.
- ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي من ١٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٩% سنة ٢٠٠٩، متجاوزاً بذلك المعدل المستهدف والبالغ ٢٥% في نهاية الخطة.
- انخفاض نسبة طلاب الدراسات العليا إلى طلاب الجامعات من ٥% سنة ٢٠٠٥ إلى ٤.٥ سنة ٢٠٠٩. وهذا يعني أن الوصول إلى النسبة المستهدفة والبالغة ١٠% في نهاية الخطة مازال من التحديات أمامها.
- ازدياد عدد الكليات الحكومية من ٦٦ كلية سنة ٢٠٠٥ إلى ١٠٩ كلية سنة ٢٠٠٩، وكذلك ازدياد عدد الكليات الخاصة من ١٤ كلية سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٤ كلية سنة ٢٠٠٩، بالإضافة إلى افتتاح جامعة للفترة نفسها، إلا أن المستهدف هو إنشاء ٦ جامعات إقليمية بالتوافق مع خطة التنمية الإقليمية المتوازنة.
- ارتفاع عدد الأبحاث المنشورة من ٨٢٨ بحثاً سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٩٧ بحثاً سنة ٢٠٠٧، كما بلغ عدد المنشورات العلمية ١٩٨٤ منشوراً سنة ٢٠٠٨ وارتفع إلى ٣٥٠٥ منشوراً سنة

٢٠٠٩، وارتفع عدد الباحثين من٥١٥٨ باحثاً سنة ٢٠٠٨ إلى ٥٢١٨ باحثاً سنة ٢٠٠٩ (هيئة تخطيط الدولة، ٢٠١٠، ٣٥).

(٢) تطور المؤشرات التعليمية عند الجنسين

تفاوتت نسبة الإناث إلى الذكور على المستوى الإجمالي في سورية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي، إلا أن هناك تحسناً في مؤشرات الجندر التعليمية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، حيث يلاحظ من الجدول ٨ السابق مايلي:

- ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي من ٩٠.٣% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩٢.٤% سنة ٢٠٠٩، ويظهر ذلك المؤشر أن تحقيق الهدف من الوصول بنسبة الإناث إلى الذكور إلى ١٠٠% في سنة ٢٠١٥ يعتبر تحدياً كبيراً أمام أهداف الألفية.
- انخفاض نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي المهني من٨٥% سنة ٢٠٠٥ إلى ٦٦% سنة ٢٠٠٩، أي أن النسبة كانت أقل بكثير من المستهدف في نهاية الخطة والبالغ ٩٤%، مما يعني أن اتجاه هذا المؤشر يظهر التحدي أمام تحقيق هدف الألفية البالغ ١٠٠%.
- ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي من ١٠٤% سنة ٢٠٠٥ إلى ١١٢% سنة ٢٠٠٩، مما يعني أن النسبة ارتفعت أكثر من المخطط لها في السنوات الأخيرة وتجاوزت هدف الألفية البالغ ١٠٠%.
- ارتفاع الإناث إلى الذكور في التعليم العالي% من ٨٨% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩٠% سنة ٢٠٠٩، مما يعني أن تلك النسبة لم تصل إلى النسبة المستهدفة البالغة ٩٢% في نهاية الخطة، بالإضافة إلى أن بلوغ تلك النسبة لهدف الألفية البالغ ١٠٠% يعتبر بعيد المنال.
- تراجعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في سورية من الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٨% إلى ٣.٢% بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، على الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة من ١٦.١% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٨.٩% سنة ٢٠٠٩، وهذا يعني أن الإنفاق الفعلي على التعليم أقل بكثير من المستهدف في نهاية الخطة والمقدر بـ٢٧.٧% من إجمالي الموازنة العامة للدولة، كما يظهر واضحاً تدني نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم في سورية، إذ ماقورن بعدد من الدول العربية والمتقدمة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٨.٧% في فرنسا، و٦.٧% في كل من السويد والنرويج. في حين بلغ ذلك المتوسط ٧.٢% في تونس، و٤.٩% في الأردن، و٣.٩% في مصر، و٢.٩% في تركيا، بينما لم يتجاوز ذلك المتوسط ٣.٢% في سورية للفترة نفسها (Human Development Report, 2010 , 206, 207,208.) مما ينعكس سلبياً على أداء القطاع التعليمي في سورية، وهذا دليل على أن الخطة العاشرة لم تحقق أهدافها كاملةً في قطاع التعليم والبحث العلمي كما كان مرجواً منها.

(٣) عدالة التوزيع والفقر

إن عدالة توزيع الدخل وتقليص مساحة الفقر، هما من العوامل الأساسية التي تساعد البلدان النامية على الوصول إلى مرحلة النمو المستدام (Gohn K, 2005,8) وتظهر عدالة التوزيع والفقر في الجانبين التاليين:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه

ازداد نصيب الفرد المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ في سورية من ٦٣٧٧٣ ليرة سورية سنة ٢٠٠٥، إلى ٧٠٦٦٧ ليرة سورية سنة ٢٠٠٩، في حين تراجع متوسط معدل نمو نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ من ٤.٢% إلى ٣.٥% للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مما يعكس ضعف النمو الاقتصادي في سورية وهو مايعني تدهور المعيشة واتساع دائرة الفقر. (المجموعة الإحصائية،٢٠١٠، الجدول١٥/٩).

ب- عدالة التوزيع

يعتبر مؤشر الناتج المحلي للفرد السوري مؤشراً نظرياً، لا معنى له في ظل التوزيع المشوّه للدخل الذي يجعل دخول شرائح واسعة من المجتمع السوري تنخفض عن هذا الرقم بكثير. إلا أن انخفاض مستقل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل من ٣٧% سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٢ %سنة ٢٠٠٧، قد أظهر تحسناً في توزيع الدخل من جهة، ومن جهة أخرى أظهر أن درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق الأسري في سورية معتدلة، وأقل مما هي عليه في البلدان المجاورة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

ومن جانب آخر، ازداد الفقر الإجمالي في سورية بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ من ٣٠.١% إلى ٣٣.٦%، وهذا يعني أن ٦.٧ مليوناً من السوريين يعتبرون فقراء، لكن مؤشرات الفقر لم تتحرك كلها في اتجاهٍ واحد، فقد تناقص الفقر المدقع (الغذائي) من ٢.٢% إلى ١.٢%، وازداد الفقر الشديد زيادةً طفيفة من ١١.٣٩% إلى ١٢.٣%، أي نحو ١٢.٣% من السكان يُصنفون على أنهم يعيشون في فقر شديد (الليثي، أبو اسماعيل،٢٠٠٩، ٢٠).

(٤) التنمية المتوازنة

أكدت الخطة الخمسية العاشرة على مفهوم التنمية المتوازنة التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية والتنافسية للمحافظات والمناطق المختلفة، ولقد عملت الخطة العاشرة على زيادة الإنتاجية الإقليمية عن طريق تعبئة الموارد المبعثرة في العديد من مناطق السورية، والعمل على الحد من حالة اللاتوازن القائمة، مع التأكيد على النهوض بأوضاع المناطق الأقل نمواً (الخطة العاشرة،٢٠٠٥، ٢٥٧).

ومن الممكن القول أن ما تم إنجازه في السنوات الأربع الأولى من سنوات الخطة الخمسة كان ضئيلاً جداً وكما تشير إليه المؤشرات التالية خلال سنة ٢٠٠٩ من خلال الجدول ٩ كالآتي:

- يلاحظ أن هناك تبايناً في معدلات البطالة بين المحافظات السورية، وكان أعلاها في محافظة القنيطرة ٣٠.٤% وأدناها في محافظة ريف دمشق٥.٧% في حين بلغ المعدل العام البطالة على المستوى الوطني ٨.٨% للسنة نفسها.
- هناك تبايناً واضحاً بين المحافظات السورية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن المحافظات التالية (حلب، ريف دمشق، حمص، دير الزور) قد تجاوزت المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ٧٠٦٦٧ ليرة سورية، في حين كان ذلك المؤشر في باقي المحافظات السورية أقل من المتوسط السنة، مما يعكس تباين مستويات المعيشة بين أفراد المحافظات السورية.

- كانت أدنى نسبة في دمشق ٣٦٤ مواطناً لكل سرير، بينما نجد أعلاها في إدلب ١٣١٧ مواطناً، في حين تفاوتت تلك النسبة بين باقي المحافظات وذلك مقارنة بالمتوسط العام على مستوى سورية والبالغ ٧٤٧ مواطناً لكل سرير، وهذا مؤشر سلبي يدل على عدم القدرة على نشر الخدمات الصحية بالتساوي بين جميع المحافظات السورية.
- كان مؤشر عدد السكان لكل طبيب في أعلى قيمه في إدلب ١٢٣٥ مواطناً، بينما كان في أدنى قيمه في دمشق ٣٢١ مواطناً لكل طبيب، في حين تباينت قيمته بالنسبة لباقي المحافظات، وذلك مقارنة بالمتوسط العام على مستوى سورية والبالغ ٦٩٨ مواطناً لكل طبيب.
- يلاحظ عدم التساوي في توزيع المراكز الصحية بين المحافظات السورية لسنة ٢٠٠٩، حيث بلغ مؤشر عدد السكان لكل مركز صحي أعلى قيمه في حلب ١٨٦٦٠ مواطناً، بينما كانت أدنى قيمه في السويداء ٣٧٢٢ مواطناً، كما تباينت قيمته بالنسبة لباقي المحافظات، وذلك مقارنة بالمتوسط العام والبالغ ١١٢٨٠ مواطناً لكل مركز صحي، وهذا مؤشر سلبي آخر على عدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين جميع المحافظات السورية.

الجدول رقم (٩): مؤشرات التنمية البشرية للمحافظات السورية لسنة ٢٠٠٩*

المؤشرات / المحافظات	معدل النمو السكاني %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل البطالة %	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل سرير	عدد السكان لكل وحدة صحية	معدل وفيات الرضع لكل ألف ولادة حية	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف ولادة حية	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف ولادة حية	نسبة السكان المستفيدون من مياه الشرب %	نسبة المزودين بمرافق صحي محسن %
دمشق	١.٣٣	٧١٠٢٥	٩.٦	٣٢١	٣٦٤	١٤٠١٦	١٥.٣٩	١٨.٠٦	٣٣.١	١٠٠	٩٩.٩
ريف دمشق	٣.٤١	٧٠٧٥٥	٥.٧	١٠٦٦	٧٣٦	١٤١٤١	١٥.٩٢	١٨.٧٩	٧٠.١	١٠٠	٩٩.٥
حلب	٢.٦٨	٧٠٧٠٤	١٤.٦	٨٠٦	٨٣٥	١٨٦٦٠	١٥.٥	١٨.٩	٥٦	٧٩	٩٧
حمص	٢.٣٥	٧٠٩٠٠	٦.٨	٥٨٩	٧٠٧	٨١٨٨	١٦.٩٣	١٩.١٥	٤٠.٨	٩٤	٩٨.٨
حماه	٢.٣٥	٧١١٨٩	٦.٩	٧٣٢	٨٠٧	٩٧٢٢	١٦.١٢	١٨.٨٩	٤٣.٦	٩٨	٩٨
اللاذقية	١.٧٥	٧٠٥٩٤	١٦	٣٥٦	٥٧٩	٨٥٤٨	١٤.٠٧	١٨.٧	٤٢.٢	٩٥	٩٩.٦
دير الزور	٣.٢٤	٧٠٧٣٧	١٣.٧	١١٦	١١٠٠	١١٩٨٥	١٥.١٨	١٩.٠٩	٦٣.١	٩٨	٩٧.١
إدلب	٢.٥٩	٧٠٦٠٥	٨	١٢٣٥	١٣١٧	١٣٠١٨	١٧.٠٢	١٩.٠٣	٥٩.٢	٨٨	٩٨
الحسكة	٢.٤٦	٧٠٨٥٩	١٩.١	١١٠٩	١٠٥٧	١٦٥٩١	١٧.٧٣	١٩.١٧	٧٢.٥	٨٢	٨٩.٣
الرقة	٢.٦٧	٧٠٥٤٨	٧.٧	١١٢٢	١١٦٦	١٤٤٤٤	١٦.٥٩	١٩.٤٩	٧٨.٣	٩٤	٨٥
السويداء	١.٧١	٧٢١١٠	٧.٨	٥٣٥	٦٢٤	٣٧٢٢	١٦.٩	١٩.٤٩	٦١	٩٧	٩٦
درعا	٢.٩٩	٧١٣٣٢	٧.٦	١٠٩٦	٩٢٦	٩٦٤٧	١٧.٣٨	١٩.١٤	٦٣.٣	٩٨	٩٧.٣
طرطوس	١.٦٢	٧٠٣٦٨	١٥.٥	٤٢٠	٦١٥	٤٩٦٨	١٥.٣٦	١٧.٤٣	٣٥.١	٩٦	٩٨.٨
القنيطرة	٣.٦٢	٦٨٥٣٩	٣٠.٤	١٥٦	٤١٥	١٦٣٥	١٧.٣٨	١٩.٠٩	٥٤.٧	٩٥	٩٨.٥
المجموع	٢.٤٥	٧٠٦٦٧	٨.٨	٦٩٨	٧٤٧	١١٢٧٩	١٨	٢٠	٥٦	٩٢	٩٥

* المجموعة الإحصائية٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، الجداول٢/٦، ٢/١١، ٢/١٢، ١٢/٣، ١٢/٤، ١٢/٦- مسح قوة العمل٢٠١٠، النصف الثاني، الجدول٣ ، وزارة الصحة (٢٠٠٨): اليونيسيف، دراسة أسباب وفيات الأطفال دون الخمس سنوات،الجمهورية العربية السورية، ص١٣.

- هناك تباين بين المحافظات بالنسبة إلى معدل وفيات الرضع، حيث تراوح هذا المؤشر بين حد أعلى بلغ ١٧.٧٣ وفاة لكل ألف ولادة حية في محافظة الحسكة، وحد أدنى بلغ١٤.٠٧ وفاة لكل ألف ولادة حية في محافظة اللاذقية، بينما لم تتجاوز جميع المحافظات المعدل العام على مستوى سورية والبالغ ١٨ وفاة لكل ألف ولادة حية في سنة. كذلك الأمر بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث يُلاحظ تفاوتاً واضحاً على مستوى المحافظات بين أعلى قيمة له ١٩.٤٩ وفاة لكل ألف ولادة حية في كل من محافظتي الرقة والسويداء، وأدناها ١٧.٤٣ وفاة لكل ألف ولادة حية، في حين لم تتجاوز جميع المحافظات المعدل العام على مستوى سورية والبالغ ٢٠ وفاة لكل ألف ولادة حية، كما أن التباين بين المحافظات شمل معدلات وفيات الأمهات حيث كانت أعلى قيمة لها ٧٨.٣ حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في محافظة الرقة، وأدناها في محافظة دمشق ٣٣.٠٨ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية مقارنة بالمعدل العام على مستوى سورية والبالغ ٥٦، وبالتالي فإن تباين تلك المعدلات يؤكد عدم عدالة توزيع الخدمات الصحية على مستوى المحافظات مما يزيد من التباينات الجغرافية.

-كما كان هناك تفاوتاً بين المحافظات السورية بالنسبة لخدمات البنية التحتية لسنة ٢٠٠٩، فعلى سبيل المثال تتفاوت نسبة المستفيدين من مياه الشرب بين أعلى قيمة لها١٠٠% في محافظتي دمشق وريف دمشق، وأدناها ٧٩% في حلب، ثم تلتها محافظة الحسكة ٨٢% وذلك مقارنة بالمعدل العام على مستوى سورية والبالغ ٩٢%. كما تتفاوت نسبة السكان المزودين بمرفق صرف صحي محسن بين أعلى قيمة لها ٩٩.٩% في محافظة دمشق، وأدناها في محافظة الرقة ٨٥% وذلك مقارنة بالمعدل العام على مستوى سورية والبالغ ٩٥%، مما يضيف مؤشراً آخر لعدم عدالة توزيع الخدمات بين المحافظات، الجدول٩.

ثالثاً- الخطة الخمسية العاشرة أداة غير فعالة في تأمين البيئة التنموية في سورية للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

انتهت سنوات الخطة العاشرة وكانت نتائجها مخيبة لآمال المواطن السوري في الوصول إلى مستوى معيشي لائق على الرغم من أن الخطة كانت طموحة بالنسبة للخطط التي سبقتها، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى أهدافها من حيث النمو أو تقليص معدلات البطالة أو تخفيض نسب الفقر، بالإضافة إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتراجع نسبة الاستثمار بشقيه السنة والخاص إلى الناتج المحلي. وبالتالي لم تنعكس أرقام النمو المعلنة خلال الخطة الخمسية العاشرة والتي بلغ متوسطها سنوياً نحو ٥% إيجابياً على مستوى المعيشة، وهذا يعني مايلي:

١- فشل الخطة الخمسية العاشرة في تقليص دائرة الفقر وعدم قدرتها على توليد فرص العمل التي وعدت بها، فقد كان المطلوب الوصول بالحد الأدنى للفقر من ١١% إلى ٨%، والحد الأعلى من ٣٠% إلى ٢٤%. لكن الذي تحقق هو العكس. كما أن معدلات البطالة لم تتحسن والغريب أن نسبة البطالة بقيت ثابتة بحدود ٨.٨% خلال فترة الخطة بينما كانت فرص التشغيل تتناقص سنوياً إلى ٢٥ ألف فرصة عمل من أصل ٢٥٠ ألف فرصة عمل مستهدفة، بمعنى أن الخطة لم تحقق سوى٤٠% من استهدافها(هيئة التخطيط،٢٠١٠، ٢٤). وليس هناك أي مبرر منطقي لذلك، مادامت أرقام النمو العامة إيجابية، فلو كانت أرقام النمو المعلن عنها سلبية لكان من الطبيعي أن تنعكس نتائجه سلبياً كل المجتمع السوري بمختلف شرائحه وطبقاته، ولكن أن يكون النمو إيجابياً، وألاّ

تصيب نتائجه كل شرائح المجتمع، عندها يمكن الحكم على فشل الخطة العاشرة في جانبها الاجتماعي.

٢- تراجع آداء الاقتصاد السوري خلال سنوات الخطة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا مايؤكده تقرير التنافسية العربية لسنة ٢٠٠٩، فقد تراجع مؤشر أداء الاقتصاد الكي في سورية من ٠.٦٤ سنة ٢٠٠٥ إلى ٠.٥٥ سنة ٢٠٠٩، كما أن ٨ مؤشرات رئيسة من أصل ١١ مؤشر متعلق بتنافسية الاقتصاد السوري قد انخفضت عن سنة ٢٠٠٥، ومن هنا يمكن الحكم أيضاً على فشل الخطة العاشرة في الجانب الاقتصادي (تقرير التنافسية العربية،٢٠٠٩،١٤٨).

كل ماسبق يستدعي معرفة أسباب فشل الخطة العاشرة في تحقيق أهدافها وفي تأمين بيئة مناسبة تساعد الاقتصاد السوري في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ويمكن إجمال تلك الأسباب بمايلي:

(١) المشكلات التي تتعلق ببنية المؤسسات القائمة على تنفيذ الخطة العاشرة

كان الإصلاح المؤسساتي عائقاً أساسياً أمام تنفيذ الخطة العاشرة نتيجة مايلي:

- فشل الإصلاح الإداري الحكومي بتغيير هيكل المؤسسات لتكون أكثر ديناميكية وعدم التنسيق بين الوزارات والهيئات، فضلاً عن عدم تطوير الخدمات العامة.
- لم يتم الإدماج الفعلي للقطاع الخاص في القرار التنموي وظل السلوك الاحتكاري قائماً وطغى على المنافسة.
- لم يتم إصدار التشريعات الناظمة للقطاع الأهلي ولم يتم السماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع الرقابي على الحكومة.
- إصلاح القطاع العام المؤجل راكم تشابكات مالية وخسائر عالية، وهو يتوقف على اتخاذ قرار حكومي بمباشرة الإصلاح بدلاً من تحمل الخسائر المتراكمة.
- انتشار البيروقراطية والفساد وعدم توفر سياسات كلية شفافة، أثر سلباً على تحسين مناخ الاستثمار كماً ونوعاً.
- شكّل قطاع الطاقة أحد التحديات لتنفيذ الخطة لارتفاع الطلب المحلي على مصادر الطاقة، بالتوازي مع انخفاض الإنتاج من النفط وارتفاع الأسعار العالمية، مما شكّل ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، كما أن التحرير غير التدريجي في أوج ارتفاع الأسعار العالمية، لعب دوراً كبيراً في ارتفاع الأسعار وزيادة الفقر.
- ضعف كفاءة المؤسسات جعلت تحرير الأسعار يسير بوتيرة أسرع من قدرة المؤسسات على معالجة آثاره.
- يبقى التشغيل أولوية للمرحلة القادمة، حيث لم يتم التركيز على الصناعات كثيفة العمالة والزراعة والخدمات، كما لم يتم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية، ولم تُعدّل بعد شبكات الضمان الاجتماعي، ولم يصدر قانون العمل، وكانت برامج التدريب للشباب ممهملة، إضافة لذلك لم يتم تنفيذ مشاريع إصلاح قطاع الصحة كالضمان الصحي، كما لم يتم تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية.

من خلال المقارنة مع بعض الدول المتقدمة والعربية، يتبين تدني المستوى المعاشي لسكان سورية بشكل عام والفقراء بشكل خاص، فقد كان ترتيب سورية ١١١من أصل ١٦٩ دولة لسنة ٢٠١٠ وكانت حصة الفرد من الناتج المحلي في سورية أقل منه في أي من الدول المقارنة، مما يعني في المحصلة اتساع الهوة التي تفصل سورية عن هذة الدول وتزايد تخلفها النسبي، وهذا مؤشر على فشل الخطة العاشرة في تحقيق التنمية البشرية كما يبين من الجدول ١٠ أدناه.

الجدول رقم (١٠): ترتيب سورية اقتصادياً بين الدول المتقدمة والدول العربية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)*

الترتيب حسب HDI من أصل ١٦٩ دولة	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار أمريكي	حصة الفرد من الناتج المحلي دولار أمريكي
١	النرويج	٥٤١.٨	٩٤٧٥٩
٢	استراليا	١٠١٥.٢	٤٧٣٧٠
٣	نيوزيلندا	١٢٩.٩	٣٠٤٣٩
٥	أيرلندا	٢٦٧.٦	٦٠٤٦٠
٧	هولندا	٨٧١	٥٢٩٦٣
٨٢	الأردن	٢١.٢	٣٥٩٦
٨٣	تركيا	٧٣٤.٩	٩٩٤٢
١٠١	مصر	١٦٢.٣	١٩٩١
١١١	سورية	٥٥.٢	٢٦٨٢

* Human Development Report, 2010, 212-214

(٢) التطورات الدولية والإقليمية اقتصادياً واجتماعياً التي أعدت وطبقت الخطة خلالها

إن الإعداد للخطة للعاشرة وتنفيذها جرى ضمن مناخ عالمي انعكس نظرياً وعملياً ليس فقط على منهجها، وإنما أيضاً على أدوات وسياسات تطبيقها. فقد دخل الاقتصاد العالمي في فترة من الركود بعد تعرضه في سنة ٢٠٠٩ لتبعات الأزمة العالمية والتي تفاقمت أعراضها من منتصف سنة ٢٠٠٨، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي في العالم من ٣% في سنة ٢٠٠٨ إلى ٠.٦% في سنة ٢٠٠٩، إذ تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من ٠.٥% في سنة ٢٠٠٨ إلى ٢.٤% في سنة ٢٠٠٩. أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة فقد انخفض معدل النمو من ٦.١% إلى ٢.٤% للفترة نفسها، ولقد كان أثر الأزمة الاقتصادية على الدول العربية ككل محدوداً نسبياً، إذ تراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٦.٦% في سنة ٢٠٠٨ إلى ١.٨% في سنة ٢٠٠٩، مما أدى إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة، من ٦٠٠٢ دولاراً سنة ٢٠٠٨ إلى ٥١٥٩ دولاراً سنة ٢٠٠٩، مسجلاً بذلك انكماشاً قدره ١٤%، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الطفرة النفطية الحالية.

وقد صاحب الانكماش الاقتصادي في العالم انخفاضاً في مستوى التشغيل، و ارتفاعاً في معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها، إذ ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من ٥,٨ % سنة ٢٠٠٨ إلى ٦,٦ % في سنة ٢٠٠٩، في حين ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.8 % في سنة 2008 إلى8 % سنة٢٠٠٩، إثر فقدان عدد كبير من العمالة وظائفهم خلال الأزمة. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفعت فيها معدلات

البطالة، وإن كانت بنسبة أقل مما سجلته في الدول المتقدمة، بينما بلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي ١٤,٨ % للفترة نفسها، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 14 مليون عاطلاً في سنة ٢٠٠٩ أي ٧ % من عدد العاطلين في العالم (World Economic Situation and Prospects 2008, 2009, 139).

في مثل هذا المناخ الجديد يصبح من غير المقبول في سوريا الاستمرار بسياساتها السابقة، وعليها أن تخطط لتصبح قوة اقتصادية إقليمية على المدى البعيد، وأن تعطي الأولوية الاستراتيجية لتعزيز موقعها وترتيبها في سلم التنافسية الدولي.

الاستنتاجات

توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١. الهيكل الاقتصادي في سورية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) لم يكن يسمح بتوفير معدلات نمو عالية ومستدامة.
٢. القطاع العام الصناعي غير قادر على المنافسة، بسبب ضعف الإنتاجية وعدم تنوع المنتجات، وضعف قدرتها على التلاؤم مع الأسواق العربية والدولية.
٣. معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة متدنية، مما يؤثر سلباًعلى تحديث الصناعة، وعلى النمو الاقتصادي.
٤. الواقع الاجتماعي في سورية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) يبين تدني أوضاع الفقراء وازدياد معدلات البطالة، وتدني مستويات المعيشة.
٥. كان هناك اختلالات واضحة في توزيع الخدمات الصحية وخدمات البنية التحتية وتباين مستويات التعليم، بين المحافظات السورية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩).
٦. من خلال مُقارنة ما استهدفته الخطة الخمسية العاشرة مع ما تحقق فعلياً، يُلاحظ أن أغلب معدلات النمو التي استهدفتها الخطة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى القطاعي لم تتحقق.
٧. فشلت الخطة الخمسية العاشرة في تأمين البيئة المناسبة للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.
٨. مشكلة الخطة الخمسية العاشرة ليست في طموح الخطة، وإنما في تواضع الجهود في تنفيذ الخطة ومتابعة تنفيذها من مختلف المستويات، ولهذا فإن رفع الإصلاح المؤسساتي أصبح من الضرورات التي لاتحتمل التأجيل.

المقترحات

١. إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
٢. الإسراع في إصلاح القطاع السنة الصناعي، ونقله من واقعه الحالي إلى واقع الإدارة الاقتصادية.
٣. لابد من الاستثمار في التقنيات الحديثة من أجل تطوير الصناعة وزيادة إنتاجية العمل فيها، والتوجه نحو سلع ديناميكية تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي.
٤. يتطلب الوضع التنافسي الدولي المتسارع تغييرات جوهرية في كل ما يتعلق بالصناعة التحويلية في سورية.
٥. تخفيض معدلات البطالة من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وخلق فرص عمل منتجة، وإعادة النظر في مكوّنات سياسات التعليم والتدريب بحيث تلبي احتياجات سوق العمل.

٦. تشجيع الاستثمار في المناطق المتخلفة وتخصيص موارد أكبر لتطوير تلك المناطق.
٧. اتخاذ كل الإجراءات الممكنة من أجل تلافي الثغرات الموجودة في الخطة الخمسية العاشرة، وأخذها بعين الاعتبار في الخطة الخمسية الحادية عشرة اللاحقة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي (٢٠٠٩،٢٠٠٧،٢٠٠٤): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان. متاح على الموقع:
http://www.doingbusiness.org/downloads
٢. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تنمية تشاركية محورها المواطن، سورية، دمشق
٣. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ٢٠١٠: تحليل الوضع الراهن: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، سورية، دمشق.
٤. صندوق النقد العربي وصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربة، ٢٠٠٩:التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠١٠).
٥. العيسوي، ابراهيم، ٢٠٠٦،: نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول قضايا اقتصادية راهنة، دمشق.
٦. الليثي، هبة، أبو اسماعيل خالد، ٢٠٠٩: الفقر وعدالة التوزيع في سورية، هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سورية، دمشق.
٧. مصرف سورية المركزي، ٢٠١١: المجموعة الإحصائية الربعية، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة سورية، دمشق.
٨. مصرف سورية المركزي، ٢٠١٠: النشرة الربعية الإحصائية، المجلد ٤٨، العدد (٣-٤)، سورية، دمشق.
٩. المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩: تقرير التنافسية العربية، الكويت، الإصدار الثالث.
١٠. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعدة سنوات. سورية، دمشق.
١١. المكتب المركزي للإحصاء، مسح سوق العمل لعدة سنوات، دمشق.
١٢. هيئة تخطيط الدولة، البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧:التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، "مشروع دعم الجاهزية التنافسية"، سورية، دمشق.
١٣. وزارة الصحة في سورية، ٢٠٠٩: النشرة الإحصائية الصحية، سورية، دمشق.
١٤. وزارة الصحة، اليونيسيف، ٢٠٠٨: دراسة أسباب وفيات الأطفال دون الخمس سنوات، سورية، دمشق.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. (UNDP)- Human Development Report (2010): The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development, the United Nations Development Programme 1 UN Plaza, New York, 10017, USA.
2. Capacity –Building Workshop on Information Society Measurement: Core Indicators, Statistics, and Data Collection, (2005): ESCWA, Beirut. P 20.
3. GOHN, K. (2005):The German Social Market Economy-(Still) a Model for the European Union? Chemnitz Technical University, Germany.
4. GOLDSCHMIDT, N. (2008): Social Market Economy-Origins and Perspectives-University of Federal Armed Forces, Munich14.

5. Meier, G.M. and J. Stiglitz.(2001): Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective، New York: Oxford University Press for the World Bank.
6. United Nations (2008- 2009): World Economic Situation and Prospects.
7. World Economic Forum (2010): The Global Information Technology Repot 2009-2010.